



الاعتقار عند اللغويين والنحويين والأصوليين

الأستاذ المساعد الدكتور
فاضل كامل الموسوي
كلية الفقه / جامعة الكوفة

عطف البيان وما بينهما من تشابك لا يتعدى كونه لفظي في معظمه ، حتى لاحظت قاعدة عند اللغويين تقول (يُغتَفَرُ في الشواني ما لا يغتفر في الأوائل) ، وكنت قرأت القاعدة ذاتها عند علماء الأصول ، فدعاني الفضول العلمي لمعرفة القاعدة ، ومدى ارتباطها بالعلمين (اللغة والأصول) ، ولم أجد بحدود اطلاعي بحثاً مستقلاً لهذه القاعدة ولا كتاب علمي . إنما إشارات متناثرة هنا وهناك ، استفدت منها في هذا البحث ، لكن عليّ ان اذكر بحثاً بعنوان (قاعدة يُغتَفَرُ في الشواني ما لا يغتفر في الأوائل - دراسة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين الرسول الأمين محمد وآله الطيبين الطاهرين وبعد: إن من يتابع القواعد النحوية التي وضعها علماء اللغة الأوائل يجد ارتباطاً وثيقاً بينها وبين القواعد الفقهية التي وضعها علماء الأصول ، فلا تمرّ بقاعدة لغوية إلا وجدت إزاءها قاعدة فقهية ، وربما ألفاظ القاعدة ذاتها يشترك فيها العلمان معاً ، وانا اقرأ موضوع البديل وموضوع

ذنبه فهو الغفور ، والغفار؛ أي السائر
لذنوب عباده^(٤)
الاغتفار اصطلاحاً:

في النحو ، أن يُتَوَسَّعَ وَيُتَسَامَحَ فِي التَّوَابِعِ
مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي مَتْبوعِهَا^(٥) ، أي يُسْتَجَازُ فِي
المسألة اللغوية ما لا يُسْتَجَازُ فِي غيرها
من حكم وكأنَّ الاخطاء اللغوية معاص
وآثام وتجاوزها يشبه الاغتفار؛ لذا قالوا
يغتفر فيها وأطلق على الموضوع الاغتفار
.وجواز الاغتفار في الثاني ؛ لأنَّ الأول قد
استوفى المطلوب ما يحتاجه من أمور
لو قدّمت الثاني لم يستوفِ المطلوب
ولا يستقيم الامر ولا يجوز الاتيان بها فنقول
(رَبِّ طَالِبٌ وَزَمِيلُهُ) ، فجاز دخول (ربّ)
على الاول (طالب) لأنّه نكرة ولا يجوز
أن نقول (ربّ زميله) ؛ لأنّه معرفة ، ربّ
تختصّ بالدخول على النكرة فقط . لكنّهم
اغفروا ذلك ، فالأوائل هي المقصودة
بالحكم ، ولو صار الثاني مكان الأول
لا يجوز الإغتفار^(٦) ، فنقول يازيد الطويل
ولا نقول يا الطويل وسنرى ذلك مفصلاً أن
شاء الله تعالى .

المبحث الأول: الاغتفار عند الصرفين

لعلّ من طبيعة الإنسان العربي أن لايجري
على لسانه ساكنان ، وإذا صادف الالتقاء
فإنّه يسعى جاهداً للتخلص منه ((وظاهرة
التخلص من التقاء الساكنين في السياق
تصبح جزءاً من سليقة العربي وعادة من
عادته النطقية ، فإذا تعلّم لغة أجنبية
لا تمنع التقاء الساكنين فإنّ هذا العربي

نحوية تطبيقية) للباحث الأستاذ الدكتور
خالد بن سليمان المليفي من جامعة الإمام
محمد بن سعود الاسلامية والذي نُشر في
مجلة الدراسات اللغوية مج ١٩ ع ٢ في آذار
٢٠١٧ م وكنت قد انهيت المبحث النحوي
حينها واستطعت الحصول على البحث
المذكور في هذا العام ٢٠١٨ م وقد راجعت
البحث المذكور واستفدت منه كثيرا ،
ارجو ممن يطلع على هذا البحث ان يسدد
ما فيه من خطأ خدمة للدين الحنيف ، وان
ينال رضى الله تعالى ويجعله في الحسنات
إن شاء عزّ وجلّ . وجاءت خطة البحث
مكونة من تمهيد وثلاثة مباحث ، المبحث
الأول ذكرت فيه أهم المسائل الصرفية
التي وجدت فيها اغتفارا صرفيا كما نصّ
عليه العلماء فيما تناول المبحث الثاني
اهم المسائل النحوية التي ذكر العلماء
فيها اغتفارا وجاء المبحث الثالث فيما
رآه علماء الأصول من مواطن الاغتفار ،
ثمّ خاتمة البحث ، وقد كانت المصادر
متنوعة لغوية واصولية كثيرة . نسأل الله
تعالى التوفيق .

التمهيد

الاغتفار لغةً:

الإغتفار ، مصدر الفعل «اغْتَفَرَ» ، واغْتَفَرَ
لِفُلَانٍ ذَنْبَهُ: غُفِرَ لَهُ. قال الخليل: ((وأصل
الغُفْرُ التَّغْطِيَةُ))^(١) ، ويقول ابن فارس:
الغُفْرُ: الستر ، والغفران والغُفْرُ. بمعنى
^(٢) ، ومنه قيل للذي يكون تحت بيضة
الحديد على الرأس : مغفر^(٣) ، غفر الله

السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا
وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيْفِ الرِّيَّاحِ
وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ
لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ»^(٩) ، ومثله قوله
تعالى ((الْحَاقَّةُ {١} مَا الْحَاقَّةُ {٢} وَمَا
أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ))^(١٠) ، وقيل يبدل الألف
همزة للتخلص من التقاء الساكنين ؛ لذلك
قُرءَ (الضَّالِّينَ)^(١١) وهم بذلك يجدون
تبريراً للتخلص من التقاء الساكنين وهو
قلب الألف إلى أقرب الحروف إليه ؛ وهو
الهمزة ؛ لأنها حرف جلد يقبل الحركة إذ
الألف حرف ضعيف واسع المخرج
لايحتمل الحركة ، ومن ثمَّ تخلص من
التقاء الساكنين بإبدال (الألف) همزة
مفتوحة^(١٢) ، وهذه طريقة شاذة لايقاس
عليها عند اللغويين في قلب الألف همزة
مفتوحة^(١٣) وقيل لغة تميم وعكل^(١٤) .
٢ . إذا اجتمع الساكنان في مفردة قصدها
، مثل اسماء حروف الهجاء ، فنقول (وأو ،
فاء ، قاف ، كاف.....) ، وكذلك الاصوات
المحكية نحو: غاق حكاية صوت الغراب
، قوس . اسم صوت لزرير الكلب
٣ . يغتفر التقاء الساكنين كذلك عند
الوقف ، فمن المعروف أنَّ العرب لا تبدأ
بساكن ولا تقف على متحرك ، نحو قَالَ
، زَيْدٌ ، ثَوْبٌ . بُيْتُ ، ولك ان تسأل كيف
يقف العرب على القوافي الشعرية بالحركة
وللجواب نذكر ما قاله تمام حسان
: ((للجواب على ذلك من وجهين: الأول
: أن الشعر موسيقي والموسيقى تكون
بالحركة والمد ولا تكون بالسكون... الثاني :

سرعان ما يخضع للعادات النطقية العربية
فيسعى إلى التخلص من التقاء الساكنين))
(٧) ، ويكون التخلص بحذف الساكن
الأول إذا كان حرف مد ، أو بتحريكه إذا
لم يكن حرف مد ، وربما يكون الساكنان
في كلمة واحدة مثل (خف، قُل ، بع)
الاصل (خَاف، قول ، بيع) ، فحروف
الألف، والواو، والياء) حروف ساكنة .
وصيغة الأمر تتطلب التسكين ، عندها
يعمد المتكلم لحذف حروف العلة)
المد) الألف ، الواو ، والياء ، وكذلك لو
أردنا أن نأخذ اسم فاعل من (قال وباع)
 . فحسب القاعدة يكون اسم الفاعل على
وزن(فاعل) فكيف نقول (قال ، باع) ،
وهذا لا يمكن النطق به مطلقاً ، فنقول
قائل وبائع ، أو يكون الساكنان في كلمتين
مختلفتين ، مثل : يرمي الرجل ، اطبعوا الله
 .^(٨) ، لكنهم على الرغم من هذا التشدد في
عدم التقاء الساكنين وجدوا مواطناً يمكن
فيها اغتفار التقاءهما من تلك المواضع :
١ . إذا كان أول الساكنين من احرف
المد(علة ، اللين) ، والساكن الثاني مدغماً
في مثله وكلاهما في مفردة واحدة مثل
(الضَّالِّينَ) . فالساكن الأول (الألف) وجاء
بعده حرف (اللام) وهو مضعف لام أولى
ساكنة ولام ثانية متحركة ، فالتقى ساكنان
(الألف واللام الأولى الساكنة) ، ومثلها
مفردة (مادة) و(دابة) . قال تعالى: ((إِنَّ
فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ
اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي
الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ

ب. قدّم الاستاذ أحمد حسن الزييات اقتراحاً إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة لإضافة موضع آخر يغتفر فيه التقاء الساكنين وهو (لُدْفَع اللبس) وقد ساق أمثلةً لذلك نحو: عامّ، سامّ، جادّ، مادّة، مازّة، فقد التقى الساكنان في هذه الأمثلة وهما (الالف) والحرف الأول من الحرف المضعّف، فلو حُذِفَ الألف لاختلط الامر فتحوّل عامّ إلى عمّ، و سامّ إلى سمّ، وجادّ إلى جدّ وهكذا مما يؤدي إلى اللبس وتوقّفوا عند ذلك، وكان يجب ان يكون ذلك مضطرداً ليشمل كلّ موضع يكون الالتباس فيه متوقعاً، فأنّ قولنا حضر معلّمو المدرسة، وحضر معلّم المدرسة، لا يعرف السامع من الحاضر معلّم واحد أم جمع من المعلمين، ومثله شاهدت معلّمي المدرسة وشاهدت معلّم المدرسة، اجتمع ممثلو العراق بممثلي الأردن، واجتمع ممثل العراق بممثل الأردن، فكان اقتراح الزييات هو الابقاء على التقاء الساكنين اغتفاراً لأمن اللبس في هذه الحالات للتمييز بين الجمع والمفرد، وقد درس المجمع هذا الاقتراح وقرر المجلس: ((لا حرج على من يدفع اللبس بمد عند التقاء الساكنين في مثل قولهم: اجتمع مندوبو العراق بمندوبي الأردن)) (١٩).

ت. حين يؤكّد الفعل المضارع المُسند إلى الف الاثنين. أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة يتطلب ذلك تغييرات على بنيته، لو اخذنا الفعل (يكتب) غير المسند

أنّ الحركات التي في قوافي الشعر يغلب فيها الأتبقى على كميتها القصيرة فإن الطابع الإنشادي للشعر العربي يجعل الشاعر يترنّم بالشعر فيشبع حركاته الأخيرة بما يسمى إطلاق القافية)) (١٥). واغترفوا التقاء الساكنين هنا كما قال ابن يعيش: ((اعلم أنّه يجوزُ في الوقف الجمعُ بين ساكنين؛ لأنّ الوقفَ يُمكنُ الحرفَ، ويستوفي صوتَه ويوفّرُه على الحرف الموقوف عليه، فيجري ذلك مَجْرَى الحركة لقوة الصوت واستيعابه. كما جرى المدُّ في حروف المدِّ مَجْرَى الحركة)) (١٦)، فضلاً عن أنّ توفير الصوت بالسكون على الحرف الموقوف عليه بمنزلة الحركة له، ومن ثمّ يكون الوقف ساداً مسدّاً الحركة؛ ولذا جاز التقاء الساكنين في حال الوقف (١٧).

٤. خوف الالتباس ويقع تحت هذا العنوان جملة من المواضيع منها:
أ. يغتفر التقاء الساكنين إذا كان أول الساكنين المتواليين ألفاً مبدلة من همزة الوصل المفتوحة؛ بسبب دخول «همزة الاستفهام» عليها؛ كما في نحو: ((أَلْعَرَبُ مُتَّفِقُونَ؟)) وقولنا: ((أَيُّمُنُ اللهُ قَسْمُكَ؟)). هنا لا يجوز حذف (الألف) للتخلص من التقاء الساكنين كي لا يلتبس الخبر بالإنشاء. فاغتفر التقاؤهما في هذا الموضع. والقياس حذف همزة الوصل في الدرج لتحرك ما قبلها، وبقيت لمنع اللبس لأنّ حركتي الهمزتين متماثلتان ولم يحذفوا لئلا يلزمهم ما فروا منه، ولم يحركوا لأنّ الالف لا تقبل الحركات (١٨).

للمضامير نقول في توكيده: يكتَبَنَّ ، وعند اسناده الى واو الجماعة (يكتَبون) ، عند توكيده بالنون (يكتَبُونَ + نُنْ) لاحظ ماسيجري عليه إذ تحذف نون الفعل ؛ لتوالي الامثال يبقى (يكتَبُونَ+نُنْ) التقى ساكنان (الواو والنون الاولى) ، فتحذف الواو ونضع محلها ضمة ليكون الفعل (يكتَبَنَّ) ، ومثله (تكتَبَنَّ) ، و(تكتَبَنَّ للمفردة المخاطبة بوضع كسرة بدل الياء المحذوفة) ، اما مع ألف الاثنين فالامر يختلف ، فالفعل (يكتَبان ، تكتَبان) عند توكيده بالنون تحذف نونه الاولى لتوالي الأمثال كما في الافعال السابقة وسيلتقى الساكنان (الألف ونون التوكيد الاولى) وهنا بيت القصيد ؛ فلو حُذِفَ الالف ووضعنا بدله فتحة (تكتَبَنَّ) لاختلط بالفعل الخالي من الاسناد للمضامير الدال على المفرد المخاطب وضاعت الدلالة على المثني فيحدث اللبس ، ولتجنب هذا ابقوا (الف التثنية) وكسروا نون التوكيد ليصبح (يكتَبانٌ ، تكتَبانٌ) ، فاغتفروا التقاء الساكنين في هذا الموضوع لتجنب اللبس . ولعل الأمر ينطبق على الفعل المتصل بنون النسوة نحو: (يرضَعْنَ) إذا أردنا توكيده بنون التوكيد (يرضَعْنَ + نُنْ) . فقد اجتمعت ثلاث نونات أي : توالي الامثال وهذا لايجوز كما هو معروف فيضعون الفاً يسمونها الالف الفارقة بين نون الضمير (النسوة) ونوني التوكيد التي تُكسر هنا . ليصبح الفعل (يرضَعنانٌ) ، فقد اجتمع الساكنان في هذا الموضوع وهو مغتفر

كما هو واضح من الحالة .

المبحث الثاني : الاغتفار في النحو

عنون ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) القاعدة الثامنة من مغني اللبيب عن كُتُب الأعراب باسم: (كثيرًا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل) - وقد نظم عبد الحفيظ سلطان المغربي (ت ١٣٥٦هـ) مغني اللبيب لابن هشام ، فيقول في هذا الموضوع (الاغتفار): (٢٠)

واغتفروا لدى الأواخر ولم

يغتفروا في أول كما انحتم

ككل شاةٍ قيل وسخلتها

ورب صالح وما عليها

فمن ذلك قوله: « كُلُّ شاةٍ وَسَخَلَتْهَا بِدَرْهِمٍ » (٢١) . ولغرض تنظيم البحث حول الموضوع عند النحويين سنذكره تحت العنوانات الآتية :

١. في موضوع « كل » : نُقِلَ عن بعض العرب قولهم: (كُلُّ شاةٍ وَسَخَلَتْهَا بِدَرْهِمٍ) . كلمة (كل) في القول تُعرب مبتدأ وهو مضاف (وشاة) مضاف إليه وإنما سَوَّغَ الابتداء بالنكرة لأنها حُصِّصَتْ بالاضافة ، والمعروف ان كلمة (كل) تدلُّ على العموم و((تضاف إلى متعدد أو جنس ، فإذا أضافوه إلى متعدد كان معرفة ، وإذا أضافوه إلى جنس كان نكرة ، فنقول : اضرب كُلَّ الرجال ، واضرب كُلَّ رجلٍ ... فأما إذا قُلْتَ : اضرب كُلَّ رجال ، فهو من باب قولك : اضرب كُلَّ رجل ، إلا أنك جعلت الجمع جنسًا ، وقدرت أن واحده

رجال . فأما إذا أُضيف إلى متحد معرفة ، أو ممتنع فيه الجنسيةُ وجب تأويله . فإذا قلت: اشترت كلَّ العبدِ، وجب حمله على أجزاءه ؛ ولذلك لو قلت : جاءني كلُّ العبد ، لم يجز)) (٢٢) لأنه ليس له أجزاء فتستغرق كل أجزاء ذلك المفرد المعرفة . نحو: قرأت كلَّ الكتاب ، ونقول: كلُّ علي حَسَنٌ ، يشمل هذا القول جميع من كان اسمه علي أي استغرقت الجنس كله ؛ لذلك لانستطيع القول: جاء كل (علي) لأنه لا أجزاء له فلا يمكن ان يأتي ببعض أجزاءه ويترك بعضا، ولو عدنا إلى القول السابق فإنَّ قولهم (كل شاةٍ) يشمل جميع افراد الجنس (الشياه) لأنه نكرة . والاشكال يقع على المعطوف على (الشاة) وهو كلمة (سخلها) فهو لفظ مفرد معرفة ليس له أجزاء إذ المفرد المعرفة لا أفراد له، فلا يمكن ان يُقال (كلَّ سخلها) باعتبار ان المعطوف يشارك المعطوف عليه في المعنى واللفظ (٢٣) ، فيلزم من العطف تسلط (كل) على سخلتها وهو غير جائز بأضافة (كل) الى المفرد المعرفة، وأنه يقضي بايصال العامل الى الثاني (سخلها) كما وصل إلى الاول (شاة) ليكون الكلام كل شاة وكل سخلها وهو غير جائز، ولذا؛ اغتفروه في هذا الكلام وأشار إليه ابن هشام بقوله (يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل) ، يقول الدسوقي في شرح المغني: ((السخلة ولد الشاة ذكراً أو أنثى . وهو عطف على شاة، فيلزم تسلط كل عليهما مع أنَّ كلاً لا تضاف لمعرفة مفردة، فيُجاب بأنّه

يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع)) (٢٤).
٢. يُقال الكلام السابق عن (كل) على (أي) في قول الشاعر:
وأي فتى هيجاء أنت وجارها إذا ما رجال
بالرجال استقلت (٢٥)
في هذا الشاهد عطف الشاعر كلمة (جارها) على كلمة (فتى هيجاء) ليكون تقدير الكلام ، أي فتى هيجاء واي جارها انت، كلمة جارها يجب ان تكون نكرة لان المضاف الي (أي) اذا أُضيفت إلى واحد يجب ان يكون نكرة لأنه يكون بمعنى الجنس كما مرَّ في (كل) السابق ، وان اضيفت الى الضمير فهي بمعنى النكرة.
٣. في قولنا كم رجلاً واولادهم يجبوك . قد عطفوا اولادهم على معنى كم ، وكذلك اجازوا نصب اولادهم عطفاً على التميز (رجلاً) لبعده المضاف عن المضاف إليه، علماً أنَّ رجلاً نكرة معللين ذلك بقولهم يغتفر في الثواني مما لا يجوز في الأوائل معتمدين في ذلك على القياس على قول الشاعر: (٢٦)
وأي فتى هيجاء أنت وجارها إذا ما
رجال بالرجال استقلت
الشاهد فيه عطف (جارها) على (فتى هيجاء) ، والتقدير : أي فتى هيجاء ، وأي جارها انت . على اعتبار أنَّ جارها هنا نكرة وان اضيفت الى الضمير لأنَّ (أي) اذا اضيفت إلى الواحد يجب ان يكون نكرة ؛ لأنه فرد الجنس . (٢٧)
٤. المعروف عن (أن) (الناصبه للفعل المضارع انها تعمل مُظَهِّرةً ، ومضمرة .

والمظهرة كقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾^(٢٨) أمّا المضمرة والتي تكون بعد مجموعة حروف منها حرف الجر (حتى) وتضمّر (أن) بعده وجوباً شرط ان يدلّ الفعل على الاستقبال^(٢٩) نحو قولنا: نحارب العدو حتى نتصر. اي الى أن نتصر، وحين تراها (أن) ظاهرة بعد (حتى) يكون ذلك خلاف القاعدة النحوية، وقد ظهرت (أن) مع المعطوف على منصوب (حتى) في قول الشاعر:

حتى يكون عزيزاً في نفوسهم أو أن يبين
جميعاً وهو مختار^(٣٠) إذ ظهرت (أن) بعد (حتى)؛ لأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل.

٥. من المعروف انّ (ربّ) حرف جر يدخل على النكرة فقط ويفيد التقليل مقابل (كم) في التكثير، وهي لا تعمل في المعرفة لأنّ المفرد بعدها في معنى الجمع وهذا يكون في النكرة فقط^(٣١) جاء في المثل (ربّ أخ لك لم تلده أمك) فهي لا تدخل على المعرفة، لكنّ قولهم (ربّ شاة وسخلتها) فقد عطف سخلتها على شاة وهي نكره وهنا لا يجوز تسليط ربّ على سخلتها فلانستطيع القول ربّ سخلتها كما قلنا ربّ شاة مثلما نقول ربّ رجل وامرأة أو ربّ امرأة ورجل فتسلط ربّ على الجزأين بالتساوي، وقد عدّ سيويه ذلك قبيحاً، إذ قال: ((وأما (ربّ رجل وأخيه منطلقين) ، ففيهما قبح))^(٣٢). لكنهم اغتفروا ذلك على قاعدة يجوز في الثواني ما لا يجوز في

٦. من: حرف جر يكون زائداً إذا دخلت على نكرة وسبقها نفي أو شبه نفي (النهي والاستفهام) قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مَّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾^(٣٧)، وقال تعالى: ﴿هَلْ يَرَأُكُمْ مِّنْ أَحَدٍ﴾^(٣٨)، وقولنا في النهي لا تضرب من احد^(٣٩)، والذي يهّم البحث العطف على مجرورها اذا كان المعطوف معرفة، ولا يجوز ذلك لأنها ستسلط على المعرفة، فلانقول ماجاءني من أحد ولا زيد؛ لأنه لا يجوز ان نقول ماجاءني من زيد، لكن يجوز الأمر لاغتفار الثواني ما لا يغتفر في الاوائل^(٤٠).

٧. من المعلوم انّ الاضافة والالف واللام لا يجتمعان فلانقول الضارب الغلام لأنّ كلاّ منهما علامة من علامات الأسم ويفيدان التخصيص أو التعريف، فاذا

٥. من المعروف انّ (ربّ) حرف جر يدخل على النكرة فقط ويفيد التقليل مقابل (كم) في التكثير، وهي لا تعمل في المعرفة لأنّ المفرد بعدها في معنى الجمع وهذا يكون في النكرة فقط^(٣١) جاء في المثل (ربّ أخ لك لم تلده أمك) فهي لا تدخل على المعرفة، لكنّ قولهم (ربّ شاة وسخلتها) فقد عطف سخلتها على شاة وهي نكره وهنا لا يجوز تسليط ربّ على سخلتها فلانستطيع القول ربّ سخلتها كما قلنا ربّ شاة مثلما نقول ربّ رجل وامرأة أو ربّ امرأة ورجل فتسلط ربّ على الجزأين بالتساوي، وقد عدّ سيويه ذلك قبيحاً، إذ قال: ((وأما (ربّ رجل وأخيه منطلقين) ، ففيهما قبح))^(٣٢). لكنهم اغتفروا ذلك على قاعدة يجوز في الثواني ما لا يجوز في

٥. من المعروف انّ (ربّ) حرف جر يدخل على النكرة فقط ويفيد التقليل مقابل (كم) في التكثير، وهي لا تعمل في المعرفة لأنّ المفرد بعدها في معنى الجمع وهذا يكون في النكرة فقط^(٣١) جاء في المثل (ربّ أخ لك لم تلده أمك) فهي لا تدخل على المعرفة، لكنّ قولهم (ربّ شاة وسخلتها) فقد عطف سخلتها على شاة وهي نكره وهنا لا يجوز تسليط ربّ على سخلتها فلانستطيع القول ربّ سخلتها كما قلنا ربّ شاة مثلما نقول ربّ رجل وامرأة أو ربّ امرأة ورجل فتسلط ربّ على الجزأين بالتساوي، وقد عدّ سيويه ذلك قبيحاً، إذ قال: ((وأما (ربّ رجل وأخيه منطلقين) ، ففيهما قبح))^(٣٢). لكنهم اغتفروا ذلك على قاعدة يجوز في الثواني ما لا يجوز في

٥. من المعروف انّ (ربّ) حرف جر يدخل على النكرة فقط ويفيد التقليل مقابل (كم) في التكثير، وهي لا تعمل في المعرفة لأنّ المفرد بعدها في معنى الجمع وهذا يكون في النكرة فقط^(٣١) جاء في المثل (ربّ أخ لك لم تلده أمك) فهي لا تدخل على المعرفة، لكنّ قولهم (ربّ شاة وسخلتها) فقد عطف سخلتها على شاة وهي نكره وهنا لا يجوز تسليط ربّ على سخلتها فلانستطيع القول ربّ سخلتها كما قلنا ربّ شاة مثلما نقول ربّ رجل وامرأة أو ربّ امرأة ورجل فتسلط ربّ على الجزأين بالتساوي، وقد عدّ سيويه ذلك قبيحاً، إذ قال: ((وأما (ربّ رجل وأخيه منطلقين) ، ففيهما قبح))^(٣٢). لكنهم اغتفروا ذلك على قاعدة يجوز في الثواني ما لا يجوز في

جمع مذكر سالم ، أو جمع المؤنث السالم ، أو يكون مثنى . نحو : الضوارب الرجل ، الضرَاب رأس الجاني ، الضاربات الرجل ، الضاربا اللص . الضاربو اللص . (٤٢).

٨. جوَّزَ الفراء اضافة اسم الفاعل المعرَّف بـ (ال) . المعلوم أنَّ اسم الفاعل المعرَّف بـ (ال) يعمل بما بعده عمل فعله دون قيد أو شرط فنقول: جاء الفاعل الخير . (الخير) معمول لاسم الفاعل لأنه مقترن بـ (ال) بغض النظر عن الدلالة الزمنية ، أمَّا المجرَّد من (ال) ، فلكي يعمل عمل فعله اشترط النحاة شرطين هما : الاول: دلالة على الحال أو الاستقبال ولا يعمل إذا دلَّ على الماضي ويكون مابعد مضافاً إليه ، فنقول فاعل الخير أمس . والشرط الثاني: أن يقع خبراً أو أصله خبراً ، أو حالاً ، أو صفة ، أو يعتمد على نفي أو استفهام أو نداء . الملاحظ أنَّ اسم الفاعل المقترن بـ (أل) لا يحتاج لأيِّ شرط للعمل فهو عامل في الحال والاستقبال والماضي ، لكن الفراء اجاز ان يكون مضافاً الى مابعد وان دلَّ على الحال أو الاستقبال خلافًا للقاعدة محتجاً بالقياس على قول الشاعر :

الواهب المائة الهجان وعبدها

عوذاً تزجي بينها أطفالها (٤٣)

(والجواب: أنه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع بدليل قولهم : ربّ شاةٍ وسخلتها ، وربّ لا تدخل على معرفة) (٤٤).

٩. تكون جملة الشرط على أربعة انواع الأول : ان يكون فعلا الشرط مضارعين ، أو يكونا ماضيين ، أو يكون فعل الشرط ماضياً

اضيفت النكرة الى المعرفة اصبحت معرفة ، فنقول ضارب الغلام ، واذا أُضيفت النكرة الى النكرة افادتها تخصيصاً نحو قولنا ضاربُ غلام . لكن اضافة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة كقولنا هذا ضاربُ زيدٍ ، وهذا مروِّعُ القلبِ ، وهذا كريم اليد سُميت بالاضافة غير المحضة ؛ لأنَّ المضاف وصفًا يشبه الفعل يمكن حذفه ووضع الفعل محله ، فنقول في المثال السابق هذا يضرب زيداً . وهذا يُروِّعُ قلبه ، وهذا تُكرمُ يدهُ . أمَّا الاضافة المعنوية أو المحضة فلا يمكن أن يحلَّ الفعل محلها ففي قولنا : هذا كاتب المدرسة لا يمكن ان نقول هذا يكتب المدرسة إذ يفسد المعنى ، وبناءً على ذلك لا يجوز أن تجتمع الاضافة و آل التعريف لكن اغتفروا الجمع بينهما ، كما قال ابنُ مالك (٤١):

وَوَصَلُ «أل» بذا المضافِ مُغْتَفَرٌ

إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِي : كـ «الجَعْدِ الشَّعْرُ»

أو بالذي له أُضيفَ الثَّانِي

كـ «زَيْدِ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي»

فقد وضعوا شروطاً لكي يغتفروا ذلك هي :

أ- أن يكون المضاف إليه فيه (أل) نحو: الجعد الشعر ، الضارب اللص .

ب- أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى مافيه (ال) . نحو: محمد الضارب رأس اللص . إذ دخلت (ال) على المضاف (الضارب) لأنَّ المضاف إليه (رأس) مضاف إلى مافيه ال (الجاني) .

ج- اذا كان المضاف إليه جمع تكسير ، أو

تعليق على الاستقبال، لكنهم اغتفروا ذلك تحت قاعدة يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، وقد خرّج كثيرٌ من العلماء ذلك وعدّوه امرأ شائعاً عند العرب ولا اغتفار فيه^(٤٨)

١٠. المعروف أنّ فعل الأمر للمفرد المخاطب لا يمكن أن يكون فاعله ظاهراً، ويجب ان يكون ضميراً مستتراً، قال تعالى ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾^(٤٩) ففاعل فعل الأمر ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت)، والضمير الظاهر في النص هو توكيد للضمير المستتر والواو : حرف عطف (زوجك) معطوف على الضمير المستتر . كيف نسّط العامل على المعطوف ؛ لتكون (زوجك) فاعلاً ظاهراً لفعل الأمر (اسكن) وهو ممتنع قطعاً ، ويرى النحاة أنّه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل^(٥٠) . ((قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل فاذا امتنع ان يقع الاسم الظاهر فاعلاً لفعل الأمر مباشرة ، فلن يمتنع أن يكون المعطوف على هذا الفاعل اسماً ظاهراً؛ لأنّه تابع أو ثانٍ))^(٥١) .

١١. من المؤكد عند النحاة انّ المؤكّد يتبع المؤكّد في الاعراب ويأخذ حركته ، لكنهم اختلفوا في ذلك عند قوله تعالى : ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾^(٥٢) ، فالضمير (انت) توكيد لفظي للضمير (الكاف) اسم إنّ، وكما هو معروف أنّ اسمها منصوب فالكاف في محل نصب كيف يؤكّد بضمير

والجواب مضارعاً ، أو يكون فعل الشرط مضارعاً وجواب الشرط ماضياً وهو نادر ويقتصر على الشعر فقط ، وللضرورة الشعرية فقط ؛ لأنّ فيه خروجاً من الأقوى إلى الأضعف إذ أنّ أداة الشرط تعمل بفعل الشرط الجزم ثم تأتي إلى الجواب تجده ماضياً فيضعف أثرها عليه ، قال الشاعر^(٥٣):

إن يسمعوا سبة طاروا بها فرحاً عني
وما يسمعوا من صالح دفنوا
ففي الشطرين شاهد للنحاة في مجيء فعل الشرط مضارع والجواب ماضٍ .

اقتصر ذلك كما قالوا على الشعر ، لكن حين جاءوا إلى قوله تعالى :

﴿ إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْيُنُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾^(٥٤) إذ الفعل (ظلّ) وهو فعل ماضي معطوف على جواب الشرط (ننزّل) وهو مضارع وحرف العطف هو الفاء والمعروف عن الفاء أنّها تفيد التعقيب (حضر محمد فعلي) ، فكيف يعقب الماضي المستقبل ومعلوم أنّ لا يعطف على الشيء إلا ما يجوز ان يحل محله ، وهنا لا يجوز ان يحل الفعل (ظلّ) محل الفعل (ننزّل) ، ومثل الآية الكريمة قوله تعالى : ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سَأَلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَبَدِّلِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾^(٥٥) فعل الشرط مضارع والجواب ماضٍ بعد الفاء ، فكيف يتعقب الماضي المتحقق بقدر المضارع الدال على الاستقبال لأنّ الشرط كما هو معلوم هو

الاطلاع عليها من الوصول الى القاعدة الفقهية عند فقهاء المذهب سوى ما ذكره آية الله العظمى الشيخ جعفر كاشف الغطاء رحمته الله (١٢٢٨ هـ) في كتابه (القواعد الستة عشر) (٥٦). اذ ذكر سماحته القاعدة العاشرة تحت عنوان (قاعدة في الاغتفار) ما يأتي :

((يغتفر في الثواني والتوابع ما لا يغتفر في الأوائل والمتبوعات ، ويبنى على ذلك أمور منها :

مسألة الوكالة لعمال المضاربات والمزارعات والشركات والخدمات المتسعة بالنسبة إلى ما يلزمها من بيع بعض الأشياء واستتجار بعض الأجزاء وبذل الجعالات وإعطاء بعض المهمات من دون حاجة إلى تصريح بالتوكيل . ومنها مسألة الإباحة فإذا أباح لشخص شيئاً على العموم أو الإطلاق أو وضع شيئاً بقصد الإباحة المطلقة من المياه ونحوها ، وكذا ما يؤخذ من الأطفال فإنه بمنزلة إباحة الملك ، وما كان على ظهر الحيوان في طريق ونحوه ، ونثار العرس ونثر الأموال من الناس ، وفضلة الطعام وما تدعه القوافل في المنازل ونحو ذلك ، صار بحكم الوكيل والمأذون له في جميع التصرفات ، فيصح منه البيع والاجارة والمزارعة والمضاربة والهبة ونحوها ، وعليها تبنى مسألة المعاطاة لأن البناء فيها على الإذن في جميع التصرفات .

ومنها ما وقع بالوقف معدوماً فإنه لا يجوز أصالة ويجوز تبعاً وربما دخلت

الرفع (أنت) ، فلم يجدوا سوى قاعدة يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (٥٣)، ومثلها قولك: سلمت عليك أنت ، إذ لا يجوز ان تقول سلمت على أنت. لكنهم اجازوا سلمت عليك انت ؛ لأن (أنت) تابع ، ويجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ١٢ . لا يبعد كثيراً عن المسألة الثامنة قول العرب : ادخلوا الأوّل فالأوّل ، إذ رفع كلمة الأوّل الأولى على البدل من واو الجماعة ، ويترتب على ذلك ان يسلّط العامل (الفعل ادخل) على كلمة (الأوّل) على اعتبار العامل في البدل نفسه العامل في المبدل منه ، وهو غير جائز لوجوب اتصال فعل الامر للمخاطبين بالضمير ولا يجوز مباشرته للاسم الظاهر إلا اذا قدرنا الكلام بـ (ادخلوا وليدخل الأوّل فالأوّل) (٥٤) ، وهذا يقتضي التقدير، وعدم التقدير أولى ، وإطالة الكلام وتشعبه . والتوجه نحو قاعدة يُغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل أسلم وأفضل وأحسن .

١٣ . جاء في العطف قولهم ((مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين)) كلمة (قاعدين) معطوفة على كلمة (قائم) ، فلو اردناه تقديم المعطوف على المعطوف عليه لا يسمح لنا المعنى ذلك فلانستطيع ان نقول (مررت برجل قاعدين لاقائم ابواه) ، إنما اجازوا الأولى لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع. (٥٥)

المبحث الثالث: الاغتفار عند الفقهاء:

لم تسعفني المصادر التي استطعت

وتجلس وتتناول الطعام وتصلي جاز فأنه مغفور لأي شخص استعمالها والتردد عليها دون التيقن من اذن مالكها ، فالأصل عدم جواز الاستعمال أولاً لكن اغتفروا استعمالها ، ولو كنت ماراً بزفة عرس لأحد الاشخاص وشاهدت نثراً كما هو معروف اليوم اغتفروا أن تأخذ من ذلك النثار وتتصرف به دون الحاجة إلى اذن أهل العرس أو صاحب النثار ، فلو كانت لغير هذا الامر لايجوز اخذ أي منه والتصرف به دون اذن المالك حتى يتحوّل إلى نثار فيغتفر التصرف به .

حرّمت الشريعة الاسلامية نظر الرجل إلى المرأة الاجنبية بريئة وتمعن ، لكن اغتفروا للرجل ان ينظر للمرأة اذا كان الغرض منه الزواج منها ، فلو كان النظر مقصوداً لذاته لايجوز ، لكنه كان مقدمة لأمرٍ ثانٍ كونه وسيلة للزواج فاغتفر .

يظهر أنّ حديث الرسول (ص) : ((ذكاة الجنين ذكاة أمه))^(٥٨) هو الممهّد للقاعدة ، فالجنين اذا أخرج من بطن أمه ميتاً بعد تذكيته فأنه يكون حلالاً وأجاز أكله بوصفه تابعاً لأمه ، فجاز في الجنين بوصفه تابعاً لأمه ما لايجوز في الاصل وهو حليّة أكله دون تذكية إذ اغتفروا ذلك وعدوا تذكية أمه تذكية له .^(٥٩)

لو أنّ احداً حلف أن لايشترى صوفاً واشترى شاة عليها صوف لم يحنث باليمين لأنّ الصوف دخل في البيع تبعاً للشاة لا قصداً فاغْتَفِر ذلك .
كذلك من الاغتفار ، الوقف على النفس

في ذلك مسألة الأعراض .
ومنها : أن يأذن المالك فيعتق عبده والبيع والشراء بماله عن المأذون فيه أو نال المغصوب بشيء من مال المأذون له فيكون له .
ومنها : مسألة الاشتراط في مشهورية الشرط كما بين الزارعين من البناء على خدمات الفلاحين .

ومنها : أن يبيح للزوجة ما في البيت عاماً أو خاصاً التصرف فيه كيفما شاءت .
ومنها : ما يتساقط من الثمار أو يقع في طريق الناس ويُعلم الإذن بأخذه وكما يجري في الأقاليم يجري في الأفعال ، وكما يجري في الأعيان يجري في المنافع ، وكذا يجري في المقدمات عن الفعل ، وفي التوكيل على الثمن والأجرة ومال الخلع والصدّاق ونحوها ما يلزم شرعاً أو عرفاً ، ويجوز العمل بظاهر الفعل كما يجوز بظاهر القول ، فمتى وُجِدَ شيءٌ تردد إليه المسلمون من موارد حياض أو آبار أو نحوها ، أو يترددون فيه من خربة لاسور لها أو بستان كذلك أو غير ذلك كان له اتباع المسلمين ، وليس عليه السؤال عن حقيقة الأحوال ، ومثل ذلك الجداول الصغار التي يمر عليها المارة)^(٥٧)

كلّ هذه المسائل الفقهية المذكورة اغتفر فيها لأنّها ثوانٍ ، فلو كانت أوائل لايجوز العمل فيها وعلى المكلف تجنبها لعدم جوازها ابتداءً ، فعلى سبيل المثال لا الحصر إذا وجد شخصٌ قطعة أرض غير مسوّرة بسور ورأى الناس تتردد عليها

لا يصحّ ، ولو وقف على الفقراء ثمّ صار منهم استحقّ تبعاً .

يظهر مما تقدّم أنّ الاغتفار في الفقه هو نوع من الرخصة يُحكّم بها خلاف الأصل للحاجة إليها ، فلو كانت هي الاصل لايجوز العمل بها لكنها وقعت تبعاً أو ثانياً فاغتفروها .

وجعل الزركشي من الشافعية اغتفار الفدية على الشعر والظفر من المحرم في الحج إذا قطعت يده لأنّهما تابعان لها وغير مقصودين بالقطع ، ومنه قوله : ((ويشبه هذا مالو كان تحته امرأتان صغيرة وكبيرة فأرضعت الصغيرة الكبيرة فإنّه يبطل النكاح ويجب المهر ، ولو قتلها لايجب المهر لأنّ البضع تابع عند القتل غير مقصود ، ولايجوز توكيل المرأة في الاختيار في النكاح إذا أسلم الكافر على أكثر من أربع نسوة لأنّ الفروج لاتستباح بقول النساء ، وفي الاختيار للفراق وجهان لأنّه إنّ تعين اختيار الأربع للنكاح فليس أصلاً بل تابعاً فاغتفر))^(٦٠)

اللهم اغفر لنا ما لانعلم وسددنا في القول والعمل وادعو اهل العلم كافة الى تصويب ما كان خطأ مني ، وان كان ما قلت صواباً فبتوفيق من الله تعالى وآخر دعوانا ان الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على النبي المصطفى وآله الطيبين الطاهرين قادة الخلق والهداة الى الحق .

الخاتمة

بعد هذا الجهد الذي اخذ مني الوقت الطويل لأكثر من سنة رافقه اعتلال الصحة وملازمة الفراش لا بدّ أن أذكر بعض النتائج :

١ . الموضوع يصلح أن يدرس دراسة صرفية مستقلة وأخرى نحوية مستقلة وثالثة فقهية مستقلة لأنّي لم أجد من درس ذلك دراسة مستقلة ، وكل ما حصلت عليه كانت معلومات متناثرة هنا وهناك ، وبوسع الباحثين التوسع فيها والله اعلم .

٢ . الاغتفار موضوع لا يدخل تحت ضابط علمي محدد بل هو تسامح في مواضيع لو كانت هي المقصودة لما أمكن التسامح فيها .

٣ . الاغتفار هو خروج عن القواعد التي وضعها العلماء بشكل إجباري وتحس أنّها لامناس من التسامح فيها إجبارياً ولا يدخل هذا ضمن التسامح الممكن الذي أشار العلماء إليه في مواطن محددة .

وآخر دعوانا أنّ الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين محمد الامين وآله الطيبين الطاهرين .

المصادر والمراجع

- ج ١٠ و ١١ : ١٤٣٤ هـ .
١٠. الترمذي (سنن الترمذي) . محمد بن عيسى الترمذي . تح: ج ١ و ٢ احمد محمد شاكر وج ٣ محمد فؤاد عبد الباقي وج ٤ و ٥ ابراهيم عطوه عوض . مصطفى البابي الحلبي . مصر ١٣٩٥ هـ .
١١. تهذيب اللغة : محمد بن احمد الازهري . تح: محمد عوض مرعب . دار احياء التراث العربي ، بيروت . ٢٠٠١ م .
١٢. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام : الشيخ محمد عرفه الدسوقي : تح: عبد الحميد احمد حنفي . مصر . دار الطباعة . القاهرة . ١٣٠١ هـ .
١٣. حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك . محمد بن علي الصبان دار الكتب العلمية . بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ .
١٤. حاشية رد المختار على الدر المختار . محمد أمين عابدين . دار الفكر بيروت ط ٢ ١٤١٢ هـ .
١٥. الدرر المنتشرة في الاحاديث المشتهرة ، جلال الدين السيوطي تح: محمد الصباغ . منشورات جامعة الملك سعود ، ٢٠١٠ م .
١٦. ديوان الحماسة . ابو على المرزوقي . تح: غريد الشيخ . دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان . ط ١ . ١٤٢٤ هـ .
١٧. ديوان الاعشى الكبير . ميمون بن قيس . تح : د. محمد حسين ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٤ م .
١٨. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني . محمود الالوسي . دار الفكر بيروت د.ت
١. القرآن الكريم .
٢. الاشباه والنظائر في النحو: السيوطي . تح: د عبد العال سالم مكرم . دار الرسالة . بيروت ، ط ١ . ١٤٠٦ هـ .
٣. أمالي ابن الحاجب . عثمان بن الحاجب . تح: د. فخر صالح قدارة ، دار عمّار ، الاردن ، دار الجيل ، بيروت ط ١ . ١٤٠٩ هـ .
٤. أمالي ابن الشجري : هبة الله بن علي ابو السعادات ، تح: د. محمد محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي . القاهرة . ط ١ ، ١٤١٣ هـ .
٥. أمالي المرتضى . علي بن الحسين الموسوي . تح: محمد أبو الفضل ابراهيم ، مطبعة البابي الحلبي ، ١٣٧٣ هـ .
٦. البحر المحيط . ابو حيان الاندلسي . تح: عادل احمد عبد الموجود وآخرون ، عالم الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ . ١٤١٣ هـ .
٧. البغداديات . الحسن بن أحمد الفارسي . تح: طه عبد الحميد طه . الهيئة المصرية ١٩٨٠ م .
٨. تاج العروس . من جواهر القاموس . محمد مرتضى الزبيدي . طبعة الكويت ٢٠٠٨ م .
٩. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . ابو حيان الاندلسي ، تح: د. حسن هنداوي ج ١ . ٥ مط . دار القلم دمشق ، ج ٢ : ١٤٢٦ هـ ، ج ٣ : ١٤٢٠ هـ ، ج ٤ وج ٥ : ١٤١٢ هـ بقية الاجزاء مط . كنوز اشيبليا ط ١ ، ج ٦ : ١٤٣١ هـ ، ج ٧ و ٨ : ١٤٣٢ هـ

١٩. السبك العجيب في نظم مغني اللبيب . منشور مع حاشية الدسوقي على المغني . ط ١ ، دار المنار الاسلامي / مصر ، ١٣٣٧ هـ .
٢٠. شذا العرف في فن الصرف . احمد الحملاوي . دار الكيان . الرياض . ٢٠١٠ م .
٢١. شرح ابيات المغني للسيوطي . منشورات مكتبة الحياة . بيروت . د . ت
٢٢. شرح ابو داود (سنن ابي داود): سليمان بن الاشعث السجستاني . تح: محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية . صيدا . لبنان . ٢٠١٠ م .
٢٣. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين العقيلي . دار الطلائع . القاهرة ، مصر . ٢٠٠٩ م .
٢٤. شرح التسهيل لابن مالك . تح: د . عبد الرحمان السيد ود . محمد بديوي المختون . دار هجر . مصر . ط ١ / ١٤١٠ هـ .
٢٥. شرح الخرشي (مختصر خليل الخرشي): محمد بن عبد الله الخرشي . دار الفكر بيروت ، ط ٥ . ١٤٢٧ هـ .
٢٦. شرح الكافية الشافية . لابن مالك . تح: د . عبد المنعم احمد هريدي . مطبوعات مركز البحث العلمي و احياء التراث الاسلامي في جامعة ام القرى . مكة المكرمة . د . ت
٢٧. شرح المفصل . ابن يعيش . عالم الكتب بيروت . د . ت .
٢٨. شرح المقدمة الجزولية (السفر الثاني) ابو الحسن الأبيدي . تح: سعيد الأسمري
٢٩. العين . الخليل بن احمد الفراهيدي . تح: د . مهدي المخزومي و ابراهيم
١٩. السامرائي . دار الهلال . دت .
٣٠. الكتاب . سيبويه . تح: عبد السلام هارون . مكتبة الخانجي ، القاهرة ط ٣ : ١٤٠٨ هـ .
٣١. كتاب الشعر: ابو علي الفارسي . تح : د . محمد الطناحي . مكتبة الخانجي . القاهرة . ط ١ . ١٤٠٨ هـ .
٣٢. لسان العرب . لابن منظور دار صادر ، بيروت ، لبنان . ١٩٥٥ م .
٣٣. اللغة العربية معناها ومبناها . تمام حسان . القاهرة ، مصر .
٣٤. مجموعة القرارات العلمية . مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة . العدد ١ لسنة ١٩٥٥ م .
٣٥. المحيط في اصوات العربية ونحوها و صرفها . محمد الانطاكي ، دار الشرق العربي ، بيروت ، ط ٣ . د . ت .
٣٦. معاني القران . للفراء ، حقق ج ١ . احمد يوسف نجاتي و محمد النجار و حقق ج ٢ . محمد النجار ، و حقق ج ٣ . عبد الفتاح شلبي . دار السرور . ١٩٥٥ م
٣٧. معاني النحو . د . فاضل السامرائي . دار الفكر للطباعة والنشر . الاردن . ١٤٢٠ هـ .
٣٨. المعجم المفصل في النحو العربي . د . عزيزه فوال ياسين . دار الكتب العلمية بيروت ، د . ت .
٣٩. معجم مقاييس اللغة . احمد بن فارس . تح: عبد السلام محمد هارون . دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ .
٤٠. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : لابن هشام الأنصاري . تح: د ، مازن

الهوامش:

- المبارك ومحمد علي حمد الله . دار الفكر بيروت . ١٤٠٥ هـ .
- ٤١ . المقتصد في شرح الايضاح . عبد القاهر الجرجاني ، تح : د . كاظم بحر المرجان . دار الرشيد . وزارة الاعلام . العراق . بغداد ١٩٨٢ م .
- ٤٢ . المقتضب ، ابو العباس محمد المبرّد . تح : د . محمد عظيمه . عالم الكتب بيروت . د . د .
- ٤٣ . المنشور في القواعد . بدر الدين الزركشي . تح : محمد حسن محمد حسن اسماعيل . دار الكتب العلمية . ٢٠٠٠ م . د ، ط .
- ٤٤ . النحو الوافي . عباس حسن . دار المعارف . مصر . ٢٠٠٨ م .
- ٤٥ . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . السيوطي . تح : د . عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية . الكويت ، ١٣٩٧ هـ .
- ١- العين : (غ ، ف ، ر) ، ٤ / ٤٠٦
- ٢- معجم مقاييس اللغة : (غ . ف . ر) .
- ٣- تهذيب اللغة للازهري : (غ . ف . ر) .
- ٤- ينظر : معجم مقاييس اللغة ، ولسان العرب ، وتاج العروس : مادة (غفر) .
- ٥- ينظر : المقتضب . ٤ / ٢١٦
- ٦- ينظر : الكليات / ١٠٥٦
- ٧ (اللغة العربية معناها ومبناها - تمام حسان / ٢٩٧
- ٨- للمزيد : ينظر : شذا العرف في فن الصرف . احمد الحملاوي / ١٢٨
- ٩- البقرة / ١٦٤
- ١٠- الحاقة / (١-٣)
- ١١- الفاتحة / من الآية / ٧ ، انظر : البحر المحيط / ١ / ٣٠ ، ومختصر شواذ القرآن / ٩
- ١٢- انظر : سر صناعة الإعراب / ١ / ٧ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش / ٩ / ١٢٩ .
- ١٣- انظر : البحر المحيط / ١ / ٣٠ ، وانظر همع الهوامع : ٣ / ٣٧٢
- ١٤- انظر : ارتشاف الضرب . ١ / ٣٤١ .
- ١٥- اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٧١
- ١٦- شرح المفصل / ٩ - ١٣٧
- ١٧- انظر : السابق نفسه .
- ١٨- انظر : المحيط في اصوات العربية : ١ / ٧٦
- ١٩- الجلسة الرابعة والعشرون للمجلس (٢١ من مايو ١٩٥١ م) . انظر : مجموعة القرارات العلمية : ٥٩ . مجلة مجمع اللغة العربية . القاهرة العدد / ٨ لسنة ١٩٥٥ م .

- ٢٠- السبك العجيب في نظم مغني اللبيب .
نُشر مع حاشية الدسوقي على المغني .
ج ٢ / ١٤٢٣
- ٢١- ج ٢ / ٩٠٨
- ٢٢- أمالي ابن الحاجب . لابي عمر عثمان
بن الحاجب / ٧٨٠
- ٢٣- ينظر السابق / ٥١٧
- ٢٤- حاشية الدسوقي للشيخ محمد عرفه
الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) على مغني اللبيب
لابن هشام / ج ٢- ص ١٤٢٤ .
- ٢٥-
٢٦- من ابيات الكتاب التي لا يُعرف قائلها
/ ٢٤٤ ، وانظر المغني ١١٧٥ .
- ٢٧- انظر : البغداديات ١٠٧٣ .
- ٢٨- الاسراء من الآية / ٢٣
- ٢٩- انظر : شرح ابن عقيل ج / ٤ - ٦
- ٣٠- الشاهد ليزيد بن حمان السكوني
في الدرر (٧٤/٤) ، شرح ابيات مغني
اللبيب ٩٨/٨ ، و ديوان الحماسة
للمرزوقي ٣٠١ / ١ ، ومعجم الشعراء ٤٩٣
، ومغني اللبيب ٦٩٢ / ٢ . وانظر الاشباه
والنظائر في النحو للسيوطي ٣٤٣ / ١ ،
والمعجم المفصل ٣٠٧ / ٦
- ٣١- ينظر : الأُبدي : شرح المقدمة
الجزولية (السفر الثاني) : ٦٠ / ١
- ٣٢- الكتاب : ٥٤ / ٢
- ٣٣- ينظر : شرح الكافية : ق ٢- ج ٢ / ١١٨٢
، وينظر : همع الهوامع : ١٧٩ / ٤
- ٣٤- ينظر : المقتضب : ١٦٤ / ٤ ، أمالي ابن
الشجري : ٤٦ / ٣ ، شرح التسهيل : ٨٧ / ٣ ،
والتذيل والتكميل : ٣٥١ / ١٠ .
- ٣٥- ينظر : أمالي ابن الحاجب : ٧٥١ / ٢
- ٣٦- ينظر : كتاب الشعر ٥٣٢ / ٢ .
- ٣٧- يونس / من الآية ٦١
- ٣٨- التوبة / من الآية ١٢٧
- ٣٩- ينظر : معاني النحو : دفاضل السامرائي
ج ٣ ص ٨٠
- ٤٠- ينظر : روح المعاني للالوسي : ٢ / ٢٣
- ٤١- شرح ابن عقيل على الالفية ج ٣ / ٢٢
- ٤٢- انظر : شرح ابن عقيل ٢٣ / ٣
- ٤٣- البيت للاعشى ، ديوانه ص ٧٩ ، وانظر :
امالي المرتضى ٣٠٣ / ٢ ، والمقتضب ،
١٦٣ / ٤
- ٤٤- الاشباه والنظائر في النحو للسيوطي
ج ١ ، ص ٣٤٣ .
- ٤٥- البيت لقعناب بن أم صاحب من
شعراء الحماسة . ينظر : كتاب منحة
الجيليل بتحقيق شرح ابن عقيل . محيي
الدين عبد الحميد بهامش ص ١٧ ج ٤ .
- ٤٦- الشعراء / ٤
- ٤٧- البقرة / ١٠٨
- ٤٨- انظر : معاني القرآن للفراء ، وانظر :
شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات
الجامع الصحيح / لابن مالك واستشهد له
بالحديث الشريف ((من يقيم ليلة القدر عُفِرَ
له) . وانظر : المقتصد في شرح الايضاح لعبد
القاهر الجرجاني ٤١٥ / ٢
- ٤٩- البقرة : من الآية ٣٥
- ٥٠- انظر : المعجم المفصل في النحو
العربي . دعزيزة فوّال يابستي . ج ١ / ٢٠٥ .
دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . وينظر :
التصريح على التوضيح للازهري : ١٨٧ / ٢

- وينظر: حاشية الصبان: ١٧٩ / ٣
- ٥١- النحو الوافي: عباس حسن / ٦٣٦: ٣
- ٥٢- البقرة / ٣٢
- ٥٣- ينظر: البيان في اعراب غريب القرآن .
للانباري / ١ / ٧٣
- ٥٤- ينظر: الكتاب: ١ / ٣٩٨ ، وينظر :
المقتضب: ٣ / ٢٧٢
- ٥٥- ينظر: حاشية الصبان على الفية ابن
مالك . ٣ / ٩٠
- ٥٦- تحقيق مؤسسة كاشف الغطاء العامة
/ النجف الاشرف ٢٠١١م وقد تفضّل
عليّ أخي الشيخ ا.د عباس كاشف الغطاء
بنسخة من الكتاب المذكور بتحقيقه
ومراجعته جزاه الله تعالى خيراً .
- ٥٧- ص ٥٧ و ٥٨
- ٥٨- اخرجه ابو داود ٣ / ١٠٣ رقم
الحديث: ٢٨٢٨ ، واخرجه الترمذي / ٤
٧٢ رقم: ١٤٧٦
- ٥٩- ينظر: حاشية رد المختار ٦ / ٣٠٣
، وشرح الخرشي: ٣ / ٢٤ والمغني / ١٣
٣٠٩
- ٦٠- المنشور في القواعد فقه شافعي . محمد
بن بهادر بن عبد الله الشافعي المعروف
بالزركشي (ت ٧٩٤ هـ) تح: محمد حسن
اسماعيل . دار الكتب العلمية بيروت .
لبنان ج ٢ ص ٤٢٤ .

